الجهاز المصرفي الجزائري و معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية : الإصلاح من أجل استقرار الاقتصاد الوطني

د. العمري علي * أ. خبيزة أنفال حدة **

الملخص:

لقد شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين الكثير من التطورات التي انعكست على العمل المصرفي، من بينها الأزمات التي هزت النظام المصرفي العالمي ما أدى إلى إنشاء لجنة بازل الدولية للأنظمة المصرفية، و التي جاءت بثلاث اتفاقيات عرفت بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، الهدف منها ضمان الاستقرار المالي والعمل بهذه الاتفاقيات يعتبر من بين المتطلبات لضمان منافسة عادلة بين المصارف، و أيضا تعتبر كأداة رقابية لمواجهة المخاطر التي قد تواجه البنوك. و بما أن الجهاز المصرفي الجزائري هو جزء من النظام العالمي فيتوجب عليها مسايرة التطورات العالمية و العمل بهذه الاتفاقيات.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي ، معايير لجنة بازل ، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

Since the late 20th century, the world has seen many developments in banking, including the crises that have rocked the global banking system, leading to the establishment of the Basel International Banking System, which came into three conventions known as the Basel Committee on Banking Supervision, Financial and labor agreements are among the requirements to ensure fair competition between banks, and are also considered as a regulatory tool to address the risks that banks may face. As the Algerian banking system is part of the global system, it must follow international developments and work with these agreements.

key words : The banking system , Basel Committee standards , economic stability

مقدمة:

قبل عدة قرون ماضية لم تكن المصارف سوى أماكن تودع فيها ثروات أفراد بهدف حمايتها من أخطار الطبيعة لكن مع التطور الذي شهده الفكر المصرفي تطورت خدمات المصارف ولم تعد خدمة إيداع و إقراض بعض الإيداعات هي الوحيدة التي يقوم بها ، هذه التطورات في

* أستاذ محاضر - ب- جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة .
** أستاذة مساعدة - أ- جامعة محمد خيضر – بسكرة .

الخدمة أصبحت تشكل خطراً، لأنه ببساطة أي نشاط اقتصادي يخضع لمتغيرات غير متوقعة فهو معرض لدرجة من درجات المخاطرة ، هذه الأخيرة يتحملها الشخص المشارك في هذا النشاط سواءاً كان ذلك مالياً أو معنوياً أو غيرها من النتائج ، لذلك لا بد عليه أن يتخذ مجموعة من الإجراءات و التقنيات التي تساعده في تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية و تقليص النتائج غير الملائمة أو السلبية ، هذه الإجراءات والتقنيات تسمى بمصطلح إدارة المخاطر، فالاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية الهدف منه هو المحافظة على سلامة هذا الجهاز ورفع كفاءته، و مراقبة المخاطر التي تتعرض لها مختلف البنوك، بهدف المساهمة في تقليلها ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواعها على أساس عقلاني، ولأجل ذلك زاد الاهتمام بحجم رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرُّض البنك لأي خسائر، هذا الإهتمام زاد أكثر خلال السبعينات ، حيث حاول الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال، ثم طوروها و غيروها حسب الأحداث الاقتصادية و المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي ، هذه المعايير عرفت بمعايير أو مقررات لجنة بازل والهدف منها هو مواجهة المخاطر التي أصبحت تواجه و تعصف بالمصارف العالمية .

وبما أن الجهاز المصرفي الجزائري هو جزء من النظام المالي العالمي فكان لا بد منه مواكبة التطورات التي تحدث في هذا المجال ، حيث حاولت الجزائر بناء هذا الجهاز وإصلاحه وفق المعايير الدولية حتى لا يبقى منعزلاً عن التغيرات والتطورات العالمية وفي نفس الوقت تكييفه مع المعطيات التي تمليها عليه واقع بناء الاقتصاد الوطني.

فعلى ضوء ما ذكرنا سابقاً تبرز إشكالية موضوعنا هذا ، والتي سنبلورها في التساؤل التالي :

ما مدى تكيف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية لأجل إستقرار الاقتصاد الوطني؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ومعالجة الموضوع سنحاول محورت جوانب هذه المقالة البحثية في المحاور التالية:

- **المحور الأول** : إدارة المخاطر - الأزمات المالية - لجنة بازل.
- **المحور الثاني** : الأسس المعتمدة من قبل إدارة المخاطر المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل.
- **المحور الثالث** : انعكاسات إدارة المخاطر المصرفية الجزائرية على استقرار الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول : إدارة المخاطر – الأزمات المالية - لجنة بازل

أولاً- المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية

1- **تعريف المخاطر** : تعد عملية تحديد مفهوم واضح للخطر أمرا بالغ الأهمية، حيث يعتبر الخطر من المصطلحات الخاصة بإدارة الأعمال، ما يجعلنا لا نجد اتفاق على تعريف معين لدرجة أننا نجد تعريفات متناقضة، فيعرف فوغان المخاطرة بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوبة في تحقيقها عما هو متوقع" [1] .

أما من الجانب المالي فإن " المسير المالي يتعرض إلى أنواع ثلاثة من المخاطر المترتبة بإقتنائه لأدوات مالية هي :

- ✓ خطر السوق (market risk) و يسمى أيضاً خطر سعر الفائدة (interest rate risk) .
- ✓ خطر عدم الدفع (Default Risk) .
- ✓ خطر التضخم (inflation Risk). " [2]

2- **تعريف المخاطرة** : تعرف بشكل عام أنها " الظاهرة التي تحمل عاملين أساسيين هما عدم التأكد و إمكانية الحدوث" [3] وعندما نتكلم عن عنصر المخاطرة بالنسبة للأدوات المالية فيقصد به المخاطرة التي يتحمله المدخر أو المقرض عند شرائه الأدوات المالية [4].

3- **إدارة المخاطر** : يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها تحديد، تحليل، و السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع [5]، كما يمكن أن تعرف على أنها " الإجراءات و الأدوات و التقنيات التي تساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية، وتخفيض إمكانية و أسباب تحقيق نتائج غير ملائمة " [6].

أما الخطوات التي تقوم بها إدارة المخاطر المالية فهي[7]:

- ➢ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين و الدائنين و المستثمرين .
- ➢ إحكام الرقابة على المخاطر في الأنشطة التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها.

4- المخاطر التي تعترض المؤسسات المصرفية:

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، و التي تؤثر على أدائها و نشاطها، هذه المخاطر هي:

- ➢ المخاطر الائتمانية: إن المخاطرة الائتمانية من أقدم المخاطر بالنسبة للبنوك، حيث تنشا هذه المخاطر عند تقديم البنوك القروض إلى العملاء، و عدم مقدرتها على استرجاعها، لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات، و عليه فهذه المخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون على سداد القرض و فوائده، والمخاطر الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للمقترض. [8]

- ➢ مخاطر السيولة: تنشا هذه المخاطر في حالة فشل البنك في المواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض. و أيضا عندما تكون قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل، وعليه فان السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة.

- ➢ مخاطر سعر الفائدة: يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة،و يتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة[9].

- ➢ **مخاطر السوق:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية

والسلع. وهذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الإحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها [10].

➢ مخاطر سعر الصرف: و هي المخاطر الناجمة عن التعامل بالعملات و حدوث تذبذب في أسعارها، حيث يمكن للبنك أن يسجل أرباحا أو خسائر عند تغير أسعار صرف العملات التي يتعامل بها، ما يجع البنك يقيس وضعية الصرف للعملات التي يتعامل بها وفقا للعلاقة التالية [11] :

وضعية الصرف = الحقوق بالعملة الأجنبية - الديون بالعملة الأجنبية

و عدم ذكر مخاطر التضخم ذلك أنها تظهر في مخاطر سعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم في دولة ما، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملتها أي انخفاض قوتها الشرائية Fischer 1998[12].

إذن أهم المخاطر التي تعترض المؤسسات المصرفية و التي تطرقنا إليها يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01) : مخاطر البنك التقليدية

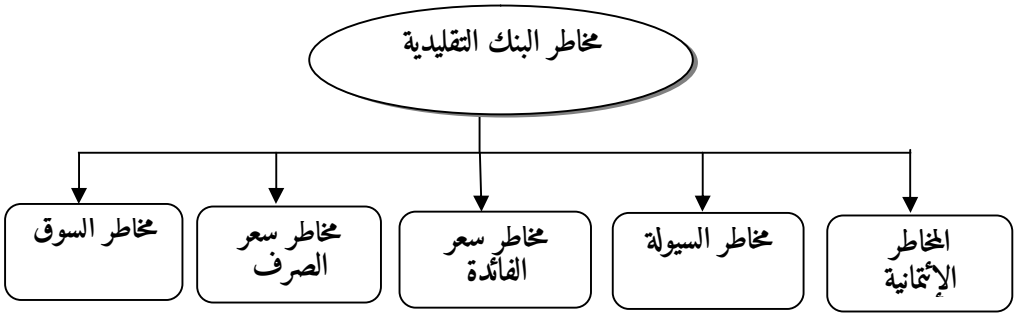

Source ; Joel Bessés**, Gestion de risques et Gestion actif-passif des Banques,** édition DALLOZ, Paris,france 1996, p15

ثانياً- الأزمات المالية و أنواعها

1- مفهوم و خصائص الأزمات المالية:

تعرف الأزمة المالية بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية ينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها ، و من خصائصها ما يلي :

✓ المفاجأة العنيفة عند إنفجارها و إستقطابها لكل الإهتمام من جانب جميع الأفراد و المؤسسات المتصلة بها.

✓ التعقيد و التشابك و التداخل و التعدد في عناصرها و عواملها و أسبابها و قوى المصالح المتعلقة بها .

✓ وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح و هو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار، و بالتالي عدم قدرته على تحديد أي الإتجاهات يجب أن يسلك.

✓ سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

2- أنواع الأزمات المالية: يمكن أن نفرق بين أربع أنواع للازمات المالية:

أزمات المصرفية: و تتخذ شكلان:

- أزمة السيولة: تحدث عندما تكون هناك زيادة كبيرة في طلب سحب الودائع بشكل مفاجئ، و نظرا لقيام البنك بإقراض تلك الودائع و الاحتفاظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومية، و بالتالي إذا تخطت الطلبات تلك النسبة تحدث الأزمة، و إذا امتدت إلى البنوك الأخرى تصبح أزمة مصرفية.

- أزمة الائتمان: و تحدث عندما تتوفر الودائع لدى البنوك و ترفض تلك البنوك منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب.[13]

أزمات أسواق المال و حالة الفقاعات: تحدث هذه الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف بالفقاعة، أي عندما ترتفع أسعار الأصول و تتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره، و ليس شراء من اجل الاستثمار لتوليد الدخل. و هنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسالة وقت فقط. حيث يكون هناك اتجاها قويا لبيع لتلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.

أزمات العملات: و تحدث عندما تتخذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل، أو كمخزون للقيمة، و يكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة، و تسمى هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات[14].

ثالثاً- المخاطر ومتطلبات لجنة بازل

1- نشأة و تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية : بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، قامت السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى بتشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول في نهاية سنة 1974، وهي تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية (BIS) بمدينة بازل (بال) السويسرية، وبها تقع أمانتها العامة؛ لذلك سميت هذه اللجنة باسم لجنة بازل للإشراف المصرفي وعرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل.

هذه المعايير أو التوصيات تطورت عبر الزمن من لوائح بازل الأولى إلى الثانية ثم لوائح لجنة بازل الثالثة . "فاتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية كما أن مبادئ الاتفاقية تقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية" [15] وأهم ما توصلت إليه هذه اللجنة هو وضع معيار موحد لكفاية رأس المال يطبق ويلزم على كافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي والذي يعتبر كمعيار عالمي الهدف منه إرجاع الثقة بين المودعين و البنوك. وبمقتضى هذا الاتفاق يتعين على كافة البنوك أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة والتي ترجح بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 08 % .

هذه النسبة سميت بنسبة "كفاية رأس المال" أو " نسبة كوك " أو " نسبة بال " و علاقتها هي [16]:

معيار كوك = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأخطار المرجحة}} \geq 0.08$

و في جوان 1999م نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لكفاية رأس المال، وفي 16 يناير 2001 تقدمت بمقترحات أكثر تحديدا، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001، لكن نظرا لكثرة الملاحظات رأت اللجنة أن تجري التعديلات النهائية على الوثيقة خلال سنة 2002، ثم نشرت كملف استشاري ثالث في أفريل 2003، وتمت إجازتها كاتفاق نهائي في جوان 2004م وهي التي عرفت باتفاقية بازل II، ولتصبح جاهزة للتطبيق وتدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ، وخلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية سنة 2006 و بداية سنة 2007.

يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي :

- ✓ التحول إلى التنظيم اللائحي بدل كشف ميزانية البنك، وذلك من خلال تقييم صحة و سلامة ممارسات إدارة البنك و سيطرتها على المخاطر.
- ✓ ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر، أي تطوير نظم الرقابة الداخلية والضبط المؤسسي.
- ✓ إفضاء شفافية أكبر على انضباط السوق ، و يحدث هذا عندما يعرف السوق ماذا تفعل البنوك .

ويلاحظ في اتفاق بازل II أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 08 % .

وفي الثاني عشر من أيلول (سبتمبر) 2010م. أقرت مجموعة من محافظي ورؤساء الإشراف في لجنة بازل للإشراف المصرفي حزمة جديدة من المعايير التنظيمية ومن المحتمل أن تصبح الاتفاقية الحالية من أكثر العواقب استمرارية للانكماش العالمي الحالي و إحدى أهم المحاولات الملموسة للتخلص من بعض قضاياه . [17]

وصدرت اتفاقية بازل III عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية BIS في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010 ، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 بدأ خبراء المصارف يطرحون تساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير الجديدة للبنوك، وكيفية تطويعها بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك. [18]

و ترتكز الاتفاقية على مجموع من القواعد الجديدة هي كالتالي : [19]

- ✓ رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5% ، مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته % 2.5 من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%.

✓ رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5 % عوض 08 %، وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل اضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

✓ زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

✓ اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

الأولى: للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك الى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، و ذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا.

الثانية: لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك.

يبقى أجل تطبيق هذه الاتفاقية، إلى عام 2019 بما في ذلك محطات للمراجعة في كل من سنتي 2013 و 2015 وهو زمن كاف جداً للانتقال إلى تطبيق هذه المعايير وإجراء التعديلات الهيكلية على البنوك، وهي الميزةً التي ستستفيد منها جميعاً، البنوك الإسلامية منها و التجارية.

و يمكن توضيح مراحل تنفيذ اتفاقية بازل III في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : مراحل تنفيذ اتفاقية بازل III

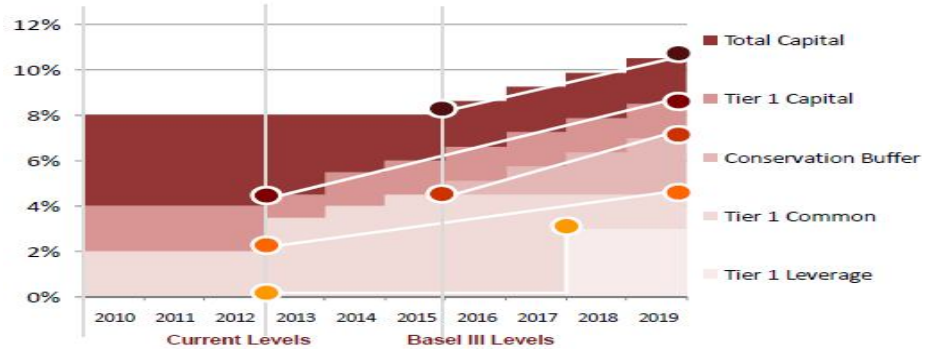

Source: Emmanuelle Henniaux, **Basel III recent developments**,base3 a risk management perspective 2011,pwc, may 2011, p19

و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة [20].

ومن المنتظر أن تساهم الاتفاقية بازل III فى الاستقرار المالى على المدى الطويل، وفى تحقيق المزيد من النمو" وفقا لما أعلنه جان كلود تريشيه رئيس المصرف المركزي الأوروبي، ورئيس

مجموعة محافظي المصارف المركزية ومسئولي هيئات الرقابة في بيان صدر إثر التوصّل إلى الاتفاق[21].

المحور الثاني: الأسس المعتمدة لإدارة المخاطر المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية

أولاً - الجهاز المصرفي و الإصلاحات التي مر بها

1- مكونات الجهاز المصرفي الجزائري الحالي : بناءا على بيانات بنك الجزائر فإنه حتى نهاية سنة 2016 النظام المصرفي الجزائري مكون من 20 بنك تجاري منها 06 عمومية و 14 بنك خاص ومختلط ، و10 مؤسسات مالية عامة وخاصة، كما يتكون كذلك من 05 مكاتب تمثيلية لبنوك أجنبية "[22].

و دائما من موقع بنك الجزائر فإن البنوك الستة العمومية التجارية تستحوذ على أكثر من 92 % من إجمالي الأصول البنكية في السوق المصرفي الجزائري.

2- الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري قبل صدور معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية :

هناك من يقتصر فترة الإصلاح قبل 1990 إلى الإصلاح الذي شهدته الفترة (1986-1988) ، لكن في الحقيقة كان هناك إصلاح قبل هذه الفترة خلال السبعينات، وأبرز هذه الإصلاحات مست كيفية منح القروض وطرق تمويل البنوك للمؤسسات و غيرها...، و التي أعتبرت إصلاحات سطحية. لكن أول إصلاح حقيقي للجهاز المصرفي الجزائري شهدته فترة (1986-1990) وذلك من خلال تعديل النصوص التشريعية و التنظيمية السابقة.

3- النصوص القانونية للإصلاح المصرفي الجزائري : إن النصوص القانونية التي إعتمد عليها إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري تمثلت في قانونين هما : قانون (86-12) المؤرخ في 1986/08/19 و المتعلق بنظام القروض و البنوك، وقانون (88-06) الصادر في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية و المعدل و المتمم للقانون المتعلق بالقروض و البنوك ، أما أهم الإصلاحات التي جاء بها هاذين القانونين هي :[23]

بالنسبة لقانون (86-12) :

- إن الدولة أرادت إعطاء دور أكثر للبنوك الثانوية لمتابعة استخدام القروض التي تمنحها للمؤسسات الاقتصادية العمومية وذلك من خلال إنشاء مجلس وطني للقرض و لجنة مراقبة بدلاً من مجلس القرض و اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشئة سنة 1971.
- بموجب هذا القانون تم تحديد مهام البنك المركزي و هي أربعة : إصدار النقود بأمر من الدولة ، تنظيم ومراقبة عمل الإقراض ، تقديم التمويل اللازم للخزينة ، و القيام بدور مراقب للصرف و العلاقات الخارجية.
- وضع خطة وطنية للقرض (Plan National de Credit) كجزء من الخطة الوطنية للتنمية و التي تستهدف تحقيق التوازنات المالية في مجال جمع الموارد وتوزيع القروض.

بالنسبة لقانون (88-06):

- جاء هذا القانون كحد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبموجبه أصبحت البنوك مؤسسات إقتصادية مستقلة.
- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي كل صلاحياته في تحديد معدلات الفائدة الموجهة و تحفيز البنوك على تعبئة الموارد.
- في إطار استقلالية المؤسسات تغير تعامل المؤسسة المصرفية مع المؤسسة الاقتصادية ، حيث أصبحت الأولى ترا عي عاملي المردودية و المخاطرة في معالجة ملفات الطالبين للاستثمارات .
- أن الدولة ليست مسؤولة عن التزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية ، ولا يمكن أن تتدخل في التطهير إلا في إطار قانون المالية.

4- الأدوات الرقابية التي أتى بها الإصلاح المصرفي الجزائري : تم وفق هذا الإصلاح إنشاء هيئتين رقابيتين هما : المجلس الوطني للقرض و اللجنة التقنية للبنك ، فالمجلس الوطني للقرض يستشار في تحديد السياسة العامة الإقراض وخاصة فيما يتعلق بتمويل مخططات و برنج تنموية . أما اللجنة فيرأسها محافظ البنك المركزي ، و مهمتها تتمثل في تنظيم الوظيفة البنكية و " تشجيع الادخار و مراقبة و توزيع القروض "[24] .

ثانياً – إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري و مدى ملاءمتها مع معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية

أهم هذه الاصلاحات جاءت وفق قانون (90-10) المتعلق بالنقد و القرض و المؤرخ في 14 أفريل 1990 والتي تبنت من خلاله الجزائر التوصيات الصادرة عن لجنة بازل لعام 1988 ، أما أهم دلالات ذلك فهي :

- أصبح البنك المركزي على إثر هذا القانون يحمل اسم بنك الجزائر[25] ، ويمارس مهام تنظيم التداول النقدي وإصدار ومراقبة الائتمان وهذا من خلال مجلس النقد و اللجنة المصرفية.
- إنشاء أجهزة تنظيمية و هيئات رقابية جديدة هي مجلس النقد و القرض واللجنة المصرفية، هذه الأخيرة " تراقب عمل البنوك و المؤسسات المالية ، و تتابع مدى تطبيقها للقوانين و الأنظمة الخاضعة لها "[26] .

وكذلك لجنة (مركزية المخاطر وعوارض الدفع) و هي " مكلفة بجمع كل المعلومات الخاصة بأسماء المستفيدين وسقف القروض الممنوحة من طرف جميع البنوك و المؤسسات المالية و المبالغ المسحوبة "[27] .

أما بالنسبة للجانب التقني فقد تأخر تطبيق اتفاقية بازل I من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999م وذلك كما نصت عليه التعليمة رقم 94/74، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992م. كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار، وذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها

الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وحددت التعليمة رقم 94/74 معامل ترجيح للخطر بنسبة 100 % بالنسبة للمساهمات في الشركات، وذلك موافق لما وضعته لجنة بازل، إلا أن بنك الجزائر وفي ملحق خاص بالتعليمة السابقة وضع هذه المساهمات في بند: ديون على الزبائن والأفراد، بينما المساهمات أو المشاركات ليس لها طابع الديون على الغير أو الحقوق، لا في النظام المصرفي التقليدي ولا الإسلامي.[28]

ثم حاول أن يساير اتفاقية بازل II بإصدار التنظيم رقم 03/02 سنة 2002م، إلا أن هذا التنظيم يحتاج إلى تعليمات موضحة لكيفية التطبيق بالنظر إلى التعقيدات التي تميز الاتفاقية الأخيرة، ولعل ما يؤكد ذلك هو ما رأيناه من أن تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية و هي إحدى الأركان الأساسية لاتفاقية بازل II، و التي فرضها هذا التنظيم لم يتم إلا في ثلاثة بنوك عمومية، وهذا بالرغم من أن اتفاقية بازل II و كيفية تطبيقها يعدّ الشغل الشاغل للأنظمة المصرفية في معظم دول العالم بما فيها الدول العربية و النامية.

بالإضافة إلى الاصلاحات السابقة تم " التدعيم الأخير لرأسمال البنوك عن طريق النظام رقم (01-04) المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية [29]، الذي عدل مرة أخرى بالنظام (08-04) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2008 إثر ظهور الأزمة المالية العالمية، أما الإجراءات اللاحقة التي تلت تطبيق معايير لجنة بازل III فسنبرزها لاحقا.

إن تأخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية بازل II وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد من شأنه أن يجعل الأولى (عمومية أو خاصة) في وضع تنافسي غير ملائم مع الثانية، حيث أن التزام البنوك الجزائرية باتفاقيات بازل (خاصة الثانية منها) سيؤدي إلى كسب الاعتراف الدولي بها، خاصة ونحن نبذل الجهود الحثيثة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية. كما أن ذلك يعتبر خطوة هامة في سبيل تأهيل القطاع المصرفي الجزائري بما يتماشى وظروف الانفتاح على العالم الخارجي، خاصة بعد إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وقطعها لأشواط متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[30]

المحور الثالث : انعكاسات إدارة المخاطر المصرفية على استقرار الاقتصاد الجزائري

أولاً – الاقتصاد الجزائري خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة وبعدها

1- الأزمة المالية الأخيرة و أسبابها : " نشأت الأزمة المالية العالمية التي نشهدها اليوم من أزمة القروض الإسكانية رديئة النوعية ، والتي كانت نتاجاً للزيادة المفرطة في القروض الإسكانية المقدمة من المؤسسات المالية الأمريكية إلى مقترضين غير مؤهلين ماليا للحصول على مثل هذه القروض " [31] ، حيث بلغ حجم التخلف عن سداد القروض المتعثرة بـ 15% ، و كل 3% من الرهون العقارية الثانوية المتأخرة السداد تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 340 مليار دولار.[32]

أما الميزة الأخرى لهذه الأزمة فهو سرعة انتشارها من الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى ، هذا السبب الذي ذكرناه لم يكن الوحيد بل توجد أسباب أخرى تبلورت مع بعض مشكلة هذه الأزمة ، ومن أبرزها : [33]

- أولا كانت هناك زيادة في حجم القروض الممنوحة بروهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغير ، مع عدم وجود ضمانات كافية .
- بعدها عمدت هذه البنوك إلى تحويل هذه القروض الممنوحة إلى سندات متداولة.
- عمدت هذه البنوك إلى بيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين قاموا برهنها مقابل الحصول على ديون.
- و في بداية عام 2007 أصبحت قيمة العقارات أقل من قيمة السندات المتداولة و الصادرة بشأنها.
- و في الأخير أصبح الأفراد عاجزين عن سداد ديونهم حتى و لو تطلب الأمر بيع عقاراتهم المرهونة وأصيبت الأسواق المالية بالشلل التام.

ومن عام 2007 إلى حوالي 2010 عانت العديد من البنوك و المؤسسات المالية من نقص حاد في السيولة، و تراكم هائل للديون المعدومة، أدى إلى العديد من الافلاسات و اندماجات في القطاع البنكي العالمي. و خلالها كان اكبر انهيار هو انهيار رابع اكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية Lehman Brothers بعد 185 عام من النشاط في 15 سبتمبر 2008، و ما أحدثه من هلع و ذعر و انخفاضات حادة في البورصات العالمية و تداعيات خطيرة. [34]

بعد ذلك تطورت هذه الأزمة إلى أزمة ركود إقتصادي ثم إلى أزمة ديون سيادية بدأت تعصف بالدول الأوربية خاصة.

إن حدوث هذه الأزمات أدى إلى الكشف أن مقررات لجنة بازل I و II، لم تكن كافية لدرء بعض المخاطر الحديثة الناجمة عن الأبعاد الاقتصادية للعولمة، كما أن عدم الالتزام بقواعد الإفصاح المالي السليم و الشفافية، و تعمد إخفاء الحجم الحقيقي للخسائر أدى إلى توسيع دائرة الدول المتضررة و تحويلها إلى أزمة عالمية. [35]

2- المؤشرات المالية للإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة وبعدها : إن تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية انتشرت في كافة اقتصاديات العالم عبر قنوات التبادل المختلفة كان وراء تحمل الجزائر لبعض الآثار السلبية التي تمثلت في تناقص إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير محروقات التي شهدت تقلص الطلب وتراجع إيرادات البلد من العملات الصعبة .هذا الواقع يكشف مرة أخرى مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات . فبالرغم من كل هذا فقد حققت الجزائر وفي ظل هذه الأزمة المتبلورة من أزمة رهن عقاري فأزمة إقتصادية إلى أزمة ديون سيادية مؤشرات إقتصادية حسنة، حيث خلال سنة 2008 " سجل الحساب الجاري الخارجي فائضاً بنسبة 20 % من الناتج الداخلي ، وسجلت إحتياطات الصرف مستوى قياسياً بـ 143.1 مليار دولار ، و سجل فائض شامل بـ 07.6 % من الناتج الداخلي الخام ، في حين بلغت الواردات المتراكمة 4280.1 مليار دينار " [36] ، أما معدل النمو فقد بلغ 02.4 % . " كما أن وضعية المصارف العمومية مستقرة ولم تنعكس الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر على القطاع المصرفي، في حين تبقي القروض الممنوحة للمؤسسات

الخاصة و الأسر أكثر أهمية بنسبة 54 % من تلك الموزعة للمؤسسات العمومية التي تمثل 46 %، فيما نمت القروض الرهينة في 2008 بنسبة 16 % بالغة 127 مليار دينار" [37] وبقيت المؤشرات المالية مستقرة سنة 2009، بسبب الاستقرار النسبي في أسعار النفط .

و"بالرغم من التحذيرات والتوقعات المتشائمة لصندوق النقد الدولي حول الأزمة المتواصلة إلا أنه ينوه بالأداء الجيد للإقتصاد الجزائري معتبراً إياه في وضع مستقر آنياً و مدعم بسياسات الميزانية النقدية الحذرة التي تنتهجها السلطات تخوفاً من الأزمات " [38].

أما خلال الفترة (2010-2014) ونظرا لإرتفاع أسعار النفط العالمية إلى أكثر من 100 دولار للبرميل فقد عرفت المؤشرات المالية للإقتصاد الوطني نتائج جيدة، في حين أن الجهاز المصرفي حقق هو الآخر نشاط معتبر " حيث أن القروض الممنوحة للاقتصاد حتى نهاية عام 2014 بلغت 6505 مليار دينار منها 3383 مليار دينار وجهت للمؤسسات العمومية و الباقي للقطاع الخاص " [39] بعدما كانت نهاية 2009 تقارب 3085 مليار دينار، منها 1485 مليار دينار للمؤسسات العمومية والباقي للقطاع الخاص والإدارات المحلية و العائلات [40].

ونظرا لتدني أسعار النفط منذ نهاية 2014 فقد عرفت سنتي 2015 و 2016 نتائج غير مطمئنة من الناحية المالية والنقدية ، حيث " تدنت الوضعية المالية الصافية للدولة تجاه النظام المصرفي بين نهاية شهر ديسمبر 2014 و نهاية ديسمبر 2016 إنتقلت وضعية الدولة من دائن صاف بـــ 1992 مليار دينار إلى مدين صاف بـــ (-2.730) مليار دينار " [41] وذلك للجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الايرادات، كما نمت القروض الموجهة للاقتصاد الوطني بوتيرة معتبرة بالرغم من التطورات المالية و النقدية غير المواتية، حيث " إرتفعت القروض الموجهة للمؤسسات العمومية بـــ 16.57 % عام 2015 و 15.28 % عام 2016 ، أما القروض الموجهة للأسر أساسا القروض الرهنية فقد إرتفعت بنسبة 15.13 % في 2015 و 15.36 % في 2016، أما من حيث حجم سيولة المصارف فقد إنخفضت تدريجيا على مدار ستة 2015 وسنة 2016، حيث إنتقلت من 2731 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في ديسمبر 2015، وتبلغ 821 مليار دينار نهاية ديسمبر 2016، أي إنخفضت بـ 69.9 % على مدار كل الفترة "[42].

ثانيا- إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل معايير بازل III (2013-2018)

نظرا لآثار الأزمة المالية العالمية لنهاية 2008 على الأجهزة المصرفية العالمية فقد إتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاحتياطية أثناء بداية الأزمة، حيث أصدر بنك الجزائر نظام جديد رقم (08-04) المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر حيث رفع فيه معدل الحد الأدنى الذي صدر في النظام (04-03) المؤرخ في 2004/03/04، كما تم إصدار أنظمة أخرى بعد ظهور معايير بازل III ثلاثة منها عام 2011 متمثلة في النظام (11-03) المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك و النظام (11-04) المتعلق بقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة المؤرخين في 24 ماي 2011، أما النظام الثالث صدر في 28 نوفمبر 2011 يحمل رقم (11-08) و الذي يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، كما تم إصدار نظام جديد في 16 فيفري 2014 و الذي يحمل رقم (14-

01) المتعلق بنسب الملاءمة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و الذي أتبع بتعليمة رقم (04-14) الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2014 و التي توضح كيفية تطبيق هذا النظام [43].

كما أقر محافظ بنك الجزائر أثناء تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني أن مجلس النقد والقرض أن إصداره للنظام (14-01) هو إحترازا جديدا لمطابقة القواعد الاحترازية للمقاس والمعايير الجديدة لمعايير بازل، حيث تم تحديد نسبة الملاءمة الدنيا في رأس المال الأساسي بـــ 9.5 % ، أي بنسبة أعلى من النسبة الدنيا الموصي بها من طرف اللجنة، كما حددت نسبة الملاءمة إلى الأموال الخاصة التنظيمية بـــ 12 % [44].

الخاتمة و النتائج:

من أجل معالجة إشكاليتنا التي طرحت ، والتي تمحورت حول واقع تطبيق الجهاز المصرفي لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية قسمنا عملنا إلى ثلاث محاور رئيسية إستخلصنا من كل محور مجموعة من النتائج التي سنبرزها في النقاط التالية :

✓ تعتبر أزمة السبعينات التي وقعت فيها خاصة مصارف الدول الأوربية من بوادر تشكيل لجنة بازل السويسرية للرقابة المصرفية و التي كان سببها عنصر " كفاية رأس المال " .

✓ لجنة بازل للرقابة المصرفية أصدرت منذ نشأتها مجموعة من المعايير الخاصة بالرقابة المصرفية ، بدأتها ببازل1 والتي ركزت فيها بالخصوص على إعطاء مجموعة معايير طبقتها مصارف الدول الكبرى، ومن أهم هذه المعايير وضع نسبة خاصة بكفاية رأس المال ، و التي لا بد أن تفوق 08% . ثم أصدرت معايير أخرى سميت بمعايير بازل2 والتي لم تركز فيها فقط على " كفاية رأس المال " بل إنتقلت إلى الإهتمام بإدارة المخاطر. ثم أصدرت معايير أخرى سميت بمعايير لجنة بازل3 ، والتي أعتبرت أكبر معايير الصرامة المالية و الرقابية على المصارف العالمية.

✓ قامت السلطات المالية في الجزائر بمجموعة من الاصلاحات المالية خصت الجهاز المصرفي ، وكان ذلك قبل صدور معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ، هذه الاصلاحات مست بالخصوص البنك المركزي ، و هذا من خلال تحد يد صلاحياته لأ جل د فع التنمية الاقتصادية و بناء الاقتصاد الحر.

✓ أول إصلاح حقيقي للجهاز المصرفي وفق معايير لجنة بازل قامت به الجزائر كان من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990 ، و الذي سمي بموجبه البنك المركزي الجزائري ببنك الجزائر ، و أعطيت له صلاحيات كبرى في تسيير القطاع المصرفي في الجزائر، فبالرغم من هذا لم تساير التطورات العالمية كما فعلت الكثير من بلدان العالم ولم تسعى إلى تطبيق كل معايير لجنة بازل على نظامها المصرفي إلا بعد انتهاء الآ جال المحددة عالمياً بالرغم من أهمية هذه المعايير على المستوى الدولي ، وهذا إحترازاً منها على تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني.

✓ بالرغم من الا صلاحات التي أجر يت لم يتم معا لجة بعض الثغرات في التشريعات المصرفية (مثلا قانون النقد والقرض 10/90 لا يتطلب أن يكون رأس المال مدفوعا بالكامل) وعدم وضوحها مما أدى لوجود تقصير في كشف المخالفات.

✓ تصنف المنظومة المصرفية الجزائرية كأحد مكاتب التنمية الاقتصادية نظرا لوتيرة أعمالها البطيئة و ضعف أدائها، مقارنة بحجم التحولات العالمية في المجال المصرفي.

✓ تعتبر الأزمة المالية الأخيرة أصعب و أعقد أزمة عرفتها العالمية منذ مدة و هذا لبدايتها

بأزمة رهن عقاري لتتطور إلى أزمة اقتصادية ، ثم تتحول إلى أزمة ديون سيادية عصفت و لا تزال تعصف خاصة بالدول الأوربية .

✓ تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمة المالية الأخيرة ، لكن من خلال بعض الإجراءات الوقائية التي وضعتها الجزائر وعدم وجود إرتباط قوي بين جهازنا المصرفي و المصارف الدولية ، إستطاع الإقتصاد الوطني إسترجاع بعض النمو خلال السنتين الأخيرتين وهذا بسبب زيادة أسعار النفط و تعافي الإقتصاد العالمي من أزمة الركود الاقتصادي التي صاحبت أزمة الرهن العقاري.

الاقتراحات و التوصيات:

قبل أن نختم عملنا ارتأينا أن نقوم بإعطاء مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التي قد تكسب جهازنا المصرفي مزايا مستقبلية وتفيد مسؤوليه في رسم السياسات المستقبلية لهذا الجهاز ، و من أبرز هذه التوصيات:

➢ أن يكون هناك إصلاحا مستمرا للجهاز المصرفي و ذلك وفقا للتطورات الاقتصادية المحلية و العالمية.

➢ يجب على البنوك إتباع سياسات سليمة لإدارة المخاطر تساعدها على تقدير المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك، و أيضا على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

➢ يجب على أجهزة المراقبة أن لا تعمل على تحجيم المخاطر فحسب بل توسع دورها إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنك وإستراتيجيته و تدعيم قدراته التنافسية في السوق و وضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة...الخ) على أسس سليمة مع تعظيم عائد عمليات البنك التي تنطوي على هذه المخاطر .

➢ وضع دراسات مسبقة للقروض الممنوحة للأفراد و المؤسسات بدل الإسراع في منحها وهذا ما حصل خلال السنوات الأخيرة عندما منحت البنوك بتوجيه من الحكومة الجزائرية مبالغ كبيرة كقروض للشباب لإنجاز مشاريع البعض منها قد نعتبره وهمي، وهذا قد يؤدي ببنوكنا إلى التعرض لأزمات كأزمة الرهن العقاري التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك [45] ما كشفه المدير العام للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب السيد مراد زمالي الذي أكد أن حوالي 03 آلاف مستفيد من أصل 151 ألف قرض عجزوا عن رد قروضهم المستحقة لدى البنوك و خزينة الوكالة .

قائمة المراجع والهوامش:

---

[1] - سليم بن يوسف، **أهمية و دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، الاردن: 2007، ص، 3.

[2] - عبد المنعم و نزار سعد الدين العيسى " **النقود و المصارف و الأسواق المالية** " دار

الحامد ،عمان ، الأردن، الطبعة 01 ، 2009، ص 102.

[3] - عصماني عبد القادر " **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** " مداخلة لملتقى دولي حول "الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية " جامعة فرحات عباس بسطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 04.

[4] - عبد المنعم و نزار سعد الدين العيسى ، مرجع سابق ذكره ، ص 102.

[5] - خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة، الاردن: 1999، ص، 10.

[6] - عصماني عبد القادر ، مرجع سابق ذكره ، ص 04.

[7] - بلعزوز بن علي " **إستراتيجيات غدارة المخاطر في المعاملات المالية** " مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد 07 ، السنة (2009-2010) ص335.

[8] - طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدر الجامعية، مصر: 2003، ص، ص، 197، 199.

[9]- Joel bessés, **gestion de risques et gestion actif-passif des banques**, dollaz, France : 1996, p, 17

[10] - نصر عبد الكريم، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل II**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، الاردن: 2007، ص، 11.

[11] - تومي ابراهيم، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة: 2008، ص 58.

[12] - منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، مكتبة جامعة جدارا للدراسات العليا، مصر: 2000، ص، 6.

[13] - بلوافي احمد، **أزمة عقار أم أزمة نظام**، حوار الأربعاء بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، السعودية: 2008.

[14] - عدنان احمد الصمادي، **الأزمة المالية الراهنة أسبابها و تداعياتها و علاجها من وجهة نظر الإسلام**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الاردن: 2010، ص، 4.

[15] - بريش عبد القادر و حبار عبد الرزاق " **تأثير إلتزام الجهاز المصرفي لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية** " مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول " سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية " جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 02.

[16] - بريش عبد القادر و حبار عبد الرزاق ، مرجع سابق ذكره ، ص 02.

[17] - يارمو كيوتلاين، **ماذا ستفعل اتفاقية بازل 3؟**، مجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6197، 29 سبتمبر 2010، http://www.aleqt.com

[18] - سليمان عبد الناصر، **اتفاقية بازل 3**، http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=527884 لوحظ في 2012/6/6

[19] - محمد بن بوزيان و اخرون، مداخلة بعنوان " **البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل 3**" المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، قطر: 2011، ص، ص، 28، 29.

[20] - الراجحي المالية، **اتفاقية بازل نهج علمي**، أبحاث اقتصادية، المملكة العربية السعودية،

السعودية ،أكتوبر2010،ص1.

[21] - اتفاقية بازل 3 تعزيز صلابة البنوك، لوحظ في http://arabic.arabianbusiness.com2012/06/11

[22]- WWW.Bank-of-Algerie.dz

[23] - للإطلاع أكثر أنظر:

أ-الطيب يا سين "**النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية** " مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2003 ص ص 52، 53.

ب- لعراف فائزة ، **مدى تكيف الجهاز المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة: 2010، ص (104-108) بتصرف.

[24]- Derder Nacira **< Le rôle du Système Bancaire Algérien dans le financement >** Thèse de Magister ,l' école supérieure de commerce , ,opt- finance , Alger , Algérie 1999-2000 , p 20

[25] - الجريدة الرسمية رقم 18، قانون النقد و القرض (90-10) الصادر في 14 أفريل 1990 ، المادة 11.

[26] - علي بطاهر " **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية** " رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2006، ص 35.

[27] - علي بطاهر ، المرجع نفسه ، ص 71.

[28] - سليمان نا صر، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل**، 24 افر يل 2008، http://zgoum.yoo7.com

[29] - بريش عبد القادر و حبار عبد الرزاق ، مرجع سابق ذكره ، ص 03.

[30] - سليمان نا صر، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل**، جامعة ورقلة، الجزائر، http://iefpedia.com، مرجع سابق، ص، ص، 11، 12.

[31] - عماد موسى " **أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية : قناة أسواق رأس المال** " ، مداخلة لمؤتمر دولي حول " **القطاع الخاص في التنمية : تقييم و إستشراف**" ، أيام (23-25) مارس 2009، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ص 02.

[32] - را ندال دود، **الرهو نات العقار ية الثانو ية**، مجلة التمو يل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 04، الولايات المتحدة الامريكية: 2007، ص، 18.

[33] - الدكتور غويني العربي " **الراهن و المحتمل من إستمرار الأزمة المالية و تدهور البترول على الاقتصاد الجزائري** " ، مداخلة للمؤتمر العالمي الثالث عشر حول " **الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية** " يومي (1-2) أفريل 2009، جامعة المنصورة ، مصر ص 03.

[34] - يوسفات علي،" **أزمة الرهن العقاري**" ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر: 2009، ص 1.

[35] - لعراف فائزة، **مرجع سابق ذكره**، ص 31.

[36] - عبد السلام س " **تقرير بنك الجزائر يشيد بالأداء المالي غير المسبوق للسنة الماضية** "، مقال في جريدة البلاد أولاين ، الثلاثاء 28 يوليو 2009.

[37] - تقرير من إعداد (ع.ط) تحت عنوان " **بنك الجزائر يعترف بتأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الأزمة العالمية** " ، جريدة صوت الأحرار ليوم الأربعاء 14 أكتوبر 2009.

[38] - عبد النور بجنين " **الاقتصاد الجزائري مدعم بالسياسات النقدية و الميزانية الحذرة** "، مقال بجريدة الفجر الجزائرية، يوم 2011/12/04.

[39]- www.Bank-of-algeria.dz/htm/indicateur.htm

[40]- Bulletin statistique de la Banque d'Algerie ; **Series Retrospectives ; Statistique Monetaire (1964-2011) ; Juin 2012 ; P 69.**

[41] - محافظ بنك الجزائر، **التطورات المالية و النقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف إستمرار الصدمة الخارجية**، مداخلة أمام مجلس الأمة، أفريل 2017، ص 15.

[42] - محافظ بنك الجزائر، **التطورات المالية و النقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف إستمرار الصدمة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص : (15-16) بتصرف.

[43] - كل هذه التشريعات موجودة على موقع بنك الجزائر (http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm)

[44] - محافظ بنك الجزائر، **التطورات المالية و النقدية لسنة 2014 وتوجهات السنة المالية 2015**، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 15.

[45] - لخلف حسنة ، مرجع سابق ذكره، ص 43.